المحامـاة و العهد الاستعمـــاري:

" المحاماة مهنة حرة و مستقلة تشارك في اقامة العدل و تدافع عن الحريات و الحقوق الانسانية" هذا ما جاءبه الفصل الاول من مرسوم عدد 79لسنة 2011 المؤرخ في 20 اوت 2011 المتعلق بتنظيم مهنة المحاماة. و لئن كان هذا الفصل بسيط من حيث التركيبة الا ان فحواه قيم و غني, فالتوصل لهذا المبدأ كان وليد نضالات امتدت على مر التاريخ التونسي بداية من العهد الاستعماري و صولا الى اندلاع الثورة في جانفي 2011 . بالتالي مثلت كل مرحلة سياسية بتاريخ تونس حجر الزاوية لتطور مهنة المحاماة . في هذا الاطار العام سنتناول بصفة حصرية ما شهدته المحاماة في العهد الاستعماري و بمناسبة هذه الدراسة سنتناول في جزئين رئيسيين وضعية المحامين خلال فترة الاستعمار (الجزء الاول) ثم سنبرز في مرحلة لاحقة المحاماة و دورها في العمل السياسي (الجزء الثاني).

الجزء الاول : وضعية المحامين خلال فترة الاستعمار:

انه من المسلم به ان هيئة المحامين بتونس في ذلك العهد كانت تتكون من محامين فرنسيين, تونسيين و اجانب تم تسجيلهم في البداية لدى المحكمة الابتدائية الفرنسية –الدريبة- المحدثة سنة 1883 ثم لدى محكمة الاستئناف بتونس المؤسسة سنة 1941 باعتبارها جزء لا يتجزأ من منظومة القضاء الفرنسي.و كانت هيئة المحامين خلال هذه الفترة تعرف بهيئة الافوكاتية. كما وجدت جمعية المحامين الممثلة للوكلاء الذين يمثلون لدى محاكم الاهليةوهي ليست بهيئة مهنية ordre professionnel - تعود للطابع العربي الاسلامي و قد تم احداث خطة الوكلاء بموجب امر العلي المؤرخ 9 ماي 1897 بعد ان جاء للاغي الامر 27 ماي 1885-. الى جانب مؤسسة الافوكاتية المبرزين او ما يسمون بالمحامين المدافعين (les avocats défenseurs)- و تعود الى الحماية الفرنسية-. ولعل تعدد جنسيات المحامين هو ما اكسى المحاماة بتونس (le barreau tunisien) الطابع الدولي الذي ميزها عن بقية الدوائر القضائية .

و قد مثل البحث في هذا الموضوع و الخوض فيه معضلة العديد من الباحثين نظرا لقلة مصادر الارشيف الموجودة بتونس الا انه و رغم هذا النقص سنحاول المرور باهم النقاط التي تتناول وضعية المحامين خلال الفترة موضوع الدراسة.

حيث لا شك ان 1887 كان تاريخ الميلاد الرسمي للمحاماة بتونس و قد تميزت هذه البداية بالنواقص و الملابسات التي مثلت نقطة انطلاق نضالات المحامين المتمحورة اساسا في الحق في القيام بالاجراءات (le droit de postulation) و ذلك تحت راية المساواة بين المحامين صلب الهيئة.

فمع صدور امر الجمهورية الفرنسية سنة 1887 تم احداث هيئة المحامين بتونس اين اقتصرت وظيفة المحامي على المرافعة فقط و ذلك على عكس المحامين المبرزين-معينين اثناء تاسيس المحكمة الابتدائية بتونس سنة 1883 او بمقتضى امر رئيس الجمهورية الفرنسية اين كان عددهم لا يتجاوز 19 محامي تقلص عددهم الى 3 بمفعول الوفاة او الاستقالة- الذين تمتعوا بحق المرافعة و الاجراءات.

بالتالي كانت هذه الفئة الاخيرة من المحامين يفضّلون من قبل الحرفاء لعدة اسباب منها تفادي الدفع مرتين و تميز هؤلاء بوضع طابعهم على الوثائق المتعلقة بالاجراءات لتكون قانونية . هذا الامتياز جعل المحامين يطالبون بضرورة رفع الوضع الدوني من خلال تمكينهم من الحق في الاجراءات خاصة مع تقلص المحامين المدافعين الى 8 اعوان -4 ذوي الجنسية الفرنسية و 3 ذوي الجنسية الايطالية و محامي مالطي-.

في فترة لاحقة و بالتحديد سنة 1922 قامت السلطات الفرنسية بتعيين 22 محامي مبرز و ذلك اعتمادا على معيار الاقدمية و معيار المشاركة في الحرب العالمية الاولى من قبل المحامين الفرنسيين.

هذا الرفع من عدد المحامين المبرزين لم يخرس صوت المحامين المنادين بضرورة المساواة حيث طالبوا حسب المذكرة التي صاغتها لجنة منشئة عن احدى الجلسات العامة لهيئة المحامين بتونس بتطبيق احد المقترحات الثلاث و المتمثلة في اما اتباع المثال الجزائري بانقراض خطة المحامين المدافعين من خلال التوقف عن التعيين في المقابل احداث خطة العون المكلف بالاجراءات العدلية بالتالي يكون الاختصاص الحصري للمحامي هو الترافع.

او اتباع المثال المغربي او تبني مثال الالزس و اللورين بفرنسا و المتمثل في السماح للمحامي بالقيام بالاجراءات بعد انهاء مدة التربص المتمثلة في 3 سنوات.

ظل هذا المطلب متردد في عديد المناسبات و هوما يؤكد لنا ان الموقف الذي اتخذته هياكل المحاماة بتونس كان فريدا و متميزا ,حيث قبلت التضحية بالمصالح الفئوية للمحامين الفرنسيين و رفضت الانخراط في مشروع التفوق الفرنسي و ذلك في سبيل توحيد القطاع بقطع النظر عن جنسية المحامي.

الا ان السلط الاستعمارية حاولت الالتفاف و الحياد عن الاستجابة لهذه النداءات من خلال ارساء هياكل قضائية جديدة مثل المحاكم المدنية و ملاحقها كالمحاماة التي اتسمت بالتشوه و التعقيد من حيث التركيبة و النظام القائم عليها تعتمد اساسا التمييز في الجنسيات و الاعراق و الامتيازات الممنوحة للمحامين المدافعين و هو ما زاد من احقان المحامين .

الا اننا بدانانستشف ملامح توحيد قطاع المحاماة مع امر العلي المؤرخ في 28 ماي 1957 الذي منح كلاً من المحامين و المدافعين حق التمادي في الانتصاب بالبلاد التونسية على ان يكفوا عن الاستعمال اللغة الفرنسية في التقارير الكتابية في اجل اقصاه 5 سنوات. ثم جاء الامر الصادر في 15 مارس 1958 موحدا لقطاع المحاماة بالبلاد التونسية و شاملا للحياة المهنية لكل المحامين التونسيين و الاجانب .

الجزء الثاني : المحاماة و العمل الســياسي:

لا يخفى على احد ان تاريخ تونس في العهد الاستعماري كان تاريخ تناقضات بامتياز, يحركه اساسا التناقض بين المستعمر(تونس) و المستعمر(فرنسا).و لعل التأثير على الاوضاع السياسية ,الاجتماعية , الاثنية والدينية كان مرده اساسا من يحرك السلطة و علاقته المباشرة بالدولة و القضاء على وجه الخصوص .و من الجلي ان المحامون خلال هذه الفترة لم يقلوا شأنا في التدخل المباشر في الحياة السياسية , حيث انقسموا الى شقين رئيسيين و هما محامو الوطنية و محامو الاستعمار.

و يعتبر اكتساح المحامين للمجال السياسي و تميزهم في هذا الميدان عن جل المهن الاخرى من الحقائق المسلم بها .

فعلى المستوى العالمي نذكر على سبيل المثال اهم قياديين للتيار السياسي و منهم غاندي و جواهرلال نهرو من حزب المؤتمر الهندي الى جانب نيلسون مندلا زعيم المؤتمر الوطني الافريقي (ANC).

اما على مستوى المغرب العربي فيتسنى لنا التذكير بان المحامين و دارسي العلوم القانونية قد بلغت نسبتهم في المغرب الاقصى الى 30.35 % ومن اهم رواده حسن الوزاني من حزب الشورى و الاستقلال و احمد بلافريج قائد بحزب الاستقلال

اما بالنسبة للجزائر فنذكر من المحامين "المتسيسين" الاستاذ مبروك بلحوسين و عبد الرحمان كيوان و الاستاذ بومنجل قائد حزب التحرير الذي اغتيل تحت التعذيب اين اصبح يوم اغتياله - 23مارس- مناسبة تحيى احتفالا بالعيد الوطني للمحامين.

اما بالنسبة لتونس فان انخراط المحامين في تيار الكفاح الوطني يتجلى بصفة اعمق و اوضح كما سنبين من خلال بحثنا.

هذا التميز و التفوق الذي اتسم بهما المحامين التونسيين في الحياة السياسية عامة و في حركة التحرير خاصة كان وليد شروط و مؤهلات موضوعية و ذاتية .

فمن حيث التكوين يتفق الجميع حول مدى تعرف المحامين بالقوانين و بسير مؤسسات الدولة و المجتمعات و هو ما يخول لممارسي هذه المهنة قبل غيرهم الخوض في المجال السياسي لما لهم من اهلية النقد و الانتقاد و القدرة على المقارعة بالحجة الى جانب فصاحة اللسان و سحر الكلمات و التضلع في الاقناع و التأثير . كل هذه الخصال نادرة الوجود تجعل من المحامي سياسي ناجح و قيادي وطني يعتلي المناصب و يأخذ على عاتقه المسؤوليات و يتصدر قائمة المكافحين متسلحا بما تمنحه مهنته من استقلالية و حرية تقييه بطش الادارات العمومية - في ذلك العهد- التي عملت على اخماد صوت الشعب التونسي و اخضاعه لمصالحها .

هذا الحضور الكبير اقترن بعوامل اضافية نضَجتهذا التحرك التحرري و المتمثلة اساسا في تأثر المحامين شبابا و كهولا بما كان مسلط من ظلم و حيف و عنصرية من قبل المستعمر الى جانب تميز هذه النخبة بالالتزام السياسي منذ الحياة الجامعية بفرنسا و في مختلف المنظمات الحقوقية و الاحزاب الشيوعية و الاشتراكية او حتى الجمعيات الانسانية كرابطة دفاع عن حقوق الانسان و الحجر الماسونية... هذا الالتزام غذى الافكار الحقوقية لهذه النخبة الا انه بالعودة الى ارض الوطن اصطدمت هذه الاخيرة بالواقع الاستعماري فتولدت لديهم قناعة بضرورة الانخراط في المجال السياسي الوطني و التعطش للحرية .

و هو ما ادى الى بروز العديد من الحركات و الاحزاب السياسية المتمثلة في حركة الشباب الوطني (1906-1912) التي تمثل اللبنة الاولى في تاريخ الحركة الوطنية , اين كان القادة يجابهون باللسان و القلم مثل علي باش حامبة ,عبد الجليل الزواش , احمد الغطاس , حسونة العياني , بشير عكاشة...

كما كان للحزب الحر الدستوري القديم (1920)وقع على الحياة السياسية و التاريخ النضالي رواده احمد الصافي , صالح بفرحات, احمد السقا الذي صاغ مع الثعالبي "تونس الشهيدة".

الى جانب الجزب الحر الدستوري الجديد (1934) الذي قاد الدولة الى الاستقلال من زعمائه حبيب بورقيبة , الطاهر صفر , البحري قيقة , الطاهر لخضر ,الطيب المهيري...

كما برز في مارس 1921 الحزب الاصلاحي المنشق عن الحزب الحر الدستوري الى جانب الحزب الشيوعي التونسي الذي تميز بالطابع النضالي مع بداية الخمسينات من القرن الماضي من رواده موريس نزار و جورج عتال.

عمل كل هؤلاء المحامون المناضلون بمختلف انتماءاهم الحزبية على بث الوعي الوطني في صفوف الشعوب عن طريق القاء المحاضرات و و عدم التواني عن التوجيه و الدفاع عن ضحايا السلط السياسية الاستعمارية. كما يبرز عملهم النضالي في اطار الجمعيات امثال الخلدونيات و قدماء الصادقية, الشبيبة المدرسية و الدستورية , اتحاد الطلبة و النقابات .

من جهة اخرى تفرغ محامو الحركة الوطنية للكتابة في الصحف التي يعتبرها البعض بمثابة " الالواح الوطنية" .

حيث تعهد ناشطي الحزب الحر الدستوري الجديد بكتابة مقالات في صحف مثل جريدة "العمل التونسي" , "جريدة الصباح" , " l'action" , " la voix tunisienne" و" mission tunisienne"...

اما ناشطي الحزب الحر الدستوري القديم فقد كتبوا مقالات بجريدة "الاهرام" , "الاستقلال" , "indépendance" , " la flèche" و " la presse tunisienne"...

كما لا يخفى على متصفح التاريخ ان ساحات المحاكم كانت بمثابة حلبة صرا ع المحامين الذين اتخذوا موقع الفرسان المدافعين عن ضحايا المحاكمات السياسية منذ انتفاضة الفراشيش الى حين الاستقلال ب 1956.

رغم احتلال محامو الوطنية مكانة جلية و قيمة بالتاريخ التونسي الا انه لا يمكن السهو عن الشق المقابل لهم و الذي لا يقل اهمية و ذلك تبعا للتركيبة الثنائية التي تميز بها المجتمع –المستعمر و المستعمر- وليد التناقضات التي اثرت في تحرك الصراع السياسي . فان تصدى محامو الوطنية للقوى الاستعمارية فان الشق المقابل دافع عن فرنسا سميوابمحامو الاستعمار.

و حيث اتسم حضورهم بالمجال السياسي في شقه اليمين الفرنسي بالكثافة, اذ بينت الدراسات لبيغرافيات اهم القيادات انه على 59 شخصية نجد بالصدارة 11 محامي قبل بقية المهن اين تحتوي كل فئة منها على عدد لا يزيد عن 9 افراد.

تميزهذا الشق من المحامين بتبني فكرة ان التونسي هو انسان دوني , محب للكسل و الخمول بالتالي جاءت الرسالة الفرنسية بعنوان تسيير شؤونه و الرفع من شأنه و تشغيله لخدمة المصالح الاستعمارية عن طريق الترهيب بمقولة " انه لا يفهم الا هذه اللغة" كما ايدوا فكرة ان تونس قبل عهد الحماية لم تكن

بدولة نتيجة تبعيتها المطلقة لتركيا و انها ليست ببلد اسلامي و لا عربي بل هي نقطة التقاء عديد الحضارات و الشعوب و لا يمكن لها ان تكون ذات سيادة باعتبار انها خليط لاثنيات متعددة و هو ما يخول لفرنسا الحق في تسيير شؤون تونس و الا حل الخراب و الدمار.

و من ابرز المحاميين الداعمين للاستعمار الفرنسي نذكر" victor de carnières" المؤسس لاهم الدوريات الاستعمارية بتونس امثال :" le colon français" , " la tunisie française" و " l'annexe" كذلك " mathieu robert christoni" زعيم فيدرالية الحزب الشعبي الفرنسي P.P.F , الاستاذ "jean –françoisgallini" تميز بميوله الفاشية الى غيرهم من المحامين

كما دعمت فئة من المحامين المسلمين الاستعمار الفرنسي من تونسيين و ذوي الاصول الجزائرية امثال الاستاذ "عبد القادر القبايلي رئيس "رابطة المسلمين الفرنسيين بتونس" و الطاهر السافي الذي مات مقتولا من قبل الوطنيين بتهمة خيانة الوطن و الاستاذ صلاح الدين البكوش.

من جهة اخرى نجد فئة اخرى من المحامين الذين دافعوا عن ضحايا القمع الاستعماري لكن دون تشكيك في شرعية الوجود الفرنسي امثال الاستاذ موريس نزار.

كخلاصة نلاحظ عبر التاريخ تطور في عدد المحامين من 18 سنة 1890 الى 280 سنة 1956 (100 منهم محامي مسلم) . هؤلاء كانوا طليعة الصراع السياسي في البلاد خلال فترة الاستعمار اين كان لهم الفضل في تتويج تونس بصولجان الاستقلال و هو فضل يعترف به التاريخ و يدركه كل شعوب العالم